تأثير ظاهـــرة الهجـــرة غيـــر الشرعيـــة
على الأمـــن المجتمعي الجـــزائـــري

د. فول مراد
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر ـ 3

الملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم الظواهر التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الأوساط الرسمية ومراكز البحوث، لما لها من آثار وخيمة، سواء على الدول المصدرة لها، أو الدول المستقبلة أو على المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم.

و تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة الخطيرة، نظرا لموقعها ـ كحلقة وصل ـ بين إفريقيا وأوروبا، وكونها كذلك جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين، لوضعها الاقتصادي المريح بالمقارنة مع العديد من دول عالم الجنوب لاسيما الإفريقية منها.

إن التزايد الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين في المدن الجزائرية، أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الأمن المجتمعي الجزائري، نظرا لجلبهم لعادات وتقاليد وسلوكيات تختلف عما هو مألوف بين الجزائريين، الأمر الذي جعل الهوية الوطنية مهددة في العمق، مما يتطلب إيجاد حلولا عاجلة و جذرية لها .

ففيما تتمثل تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري؟ وكيف يمكن التقليل من آثارها؟

The Impact of Illegal Immigration Phenomenon
on Algerian Societal Security

Abstract:

The illegal Immigration phenomenon is one of The most Important phenomenon That became at the center of attention of official circles and research centers.

Algeria is one of the countries most severely affected by this dangerous phenomen because of its locations as a link and transit country between Africa And Europe.

The increasing number of Illegal Immigrants and their Spread in many regions of Algeria, besides, of The difficulty to identify their real number And their localization considering Their unidentified point of entrance And moving In Different areas of our country which constitute a serious danger to Algerian societal security.

Problematic :

What are the treats of illegal immigration upon Algerian societal security? and how can we reduce their effects ?.

مقدمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم الظواهر التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الأوساط الرسمية ومراكز البحوث، لما لها من آثار وخيمة سواء على الدول المصدرة أو الدول المستقبلة لها، أو على المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم.

وعلى الرغم من أن الظاهرة تعتبر قديمة، إلا أن تصاعدها المطرد في السنوات الأخيرة، جعلها تتحول من ظاهرة إلى مشكلة، تتطلب تضافر الجهود الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال فهم أسبابها وإيجاد مقاربات جديدة لمعالجتها، بعيدا عن الطرق المعتمدة والأساليب الممارسة إلى حد الآن من قبل سياسات هذه الدول

وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة الخطيرة، نظرا لموقعها الجغرافي ـ كحلقة وصل ـ بين إفريقيا وأوروبا، وكونها كذلك جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين لوضعها الاقتصادي المريح بالمقارنة مع الكثير، من دول عالم الجنوب (التي كانت تسمى بدول العالم الثالث) لاسيما الإفريقية منها.

ولقد أصبح التزايد الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين، وإنتشارهم في الكثير من الولايات الجزائرية، ومع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي، وجنسياتهم نظرا لطابع السرية الذي يغلب على كيفية دخولهم إلى الجزائر وأماكن إستقرارهم وتنقلاتهم بين المدن الجزائرية، ظاهرة تشكل خطرا متفاقما وواقعيا على الأمن الوطني، وعلى بنية المجتمع الجزائري وإستقراره، نظرا للآفات الإجتماعية واللاأخلاقية التي تصاحب هذا النوع من الهجرة، فإنتشار الجريمة بأنواعها و فساد الأخلاق وتفشي الأمراض المنقولة والخطيرة بين المهاجرين غير الشرعيين وجلبهم لأسلوب حياة يختلف ـ عما هو مألوف ـ بين الجزائريين مما جعل هذه المشاكل تفرض نفسها على الواقع المجتمعي الجزائري وتهدد أنساق حياته، وإستقرار نظامه السياسي في العمق مما يتطلب إيجاد حلولا عاجلة و جذرية لها.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل دواعي الهجرة غير الشرعية وتهديداتها على الأمن المجتمعي الجزائري؟ وماهي السبل الكفيلة لمعالجتها و التقليل من حدتها؟

وتعتبر فرضية التكفل الجماعي لمعالجة أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية مطلبا رئيسا للحد من تفاقم تداعياتها على بنية المجتمع الجزائري، وعلى أمنه الوطني.

ولتحليل هذا الموضوع تم تناول النقاط التالية:

- أولا : مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.

- ثانيا : واقع الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن المجتمعي في الجزائر.

- ثالثا : إستراتيجية التعامل مع آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري.

- خاتمة

أولا- مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.

- مفهوم الهجرة :

مصطلح الهجرة في اللغة العربية مشتق من الفعل "هجر" بمعنى تباعد، والهجر عند العرب يعني ضد الوصل، ويقال هجر فلان فلانا بمعنى حرمه و قطعه، و هجر الشيء أي تركه و أعرض عنه.

أما الهجرة، أو المهاجرة من الناحية الاصطلاحية فتعني الانتقال من بلاد الى بلاد أخرى، أو الخروج من أرض إلى أخرى[1]، أما من حيث الدلالة والتوظيف فقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 عن الأمم المتحدة في المادتين 13 - 2 و14 - 1 ما يأتي:

- 13 – 2 : يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة اليها.

- 14 – 1 : لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلاد أخرى، أو يحاول الالتجاء اليها هربا من الاضطهاد .

و إذا كانت الهجرة أو التنقل حق من حقوق الإنسان الأساسية فإن هذا الحق ليس على إطلاقه، فلابد أن تقيد ببعض القيود، فلا يترك الفرد صاحب الحق أن يتصرف من غير ضوابط لما قد يسببه من أضرار على حقوق غيره.

- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية، أو غير القانونية، أو السرية ظاهرة عالمية موجودة منذ القدم، وتعاني منها كل الدول سواء الدول المتسببة فيها أو الدول المستقبلة، وقد وردت بشأنها العديد من التعريفات، أهمها ما يلي:

- تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة، من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[2]، وهي : كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون[3]، وهي تعني أيضا : كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك

يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانون[4]، وإنها تلك الهجرة غير الشرعية التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية[5].

- أما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، التي أقرتها الجمعية العامة في 1990/12/18، فتعرف المهاجر غير الشرعي حسب ما تنص عليه المادة 2 من القسم الأول الفقرة "ب" على أنه: " يعتبر بدون وثائق و في وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة 'أ'"، هذه الأخيرة تعرف العمال المهاجرين بأنهم : " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم"[6].

و عليه، فالهجرة غير الشرعية هي عبور شخص حدود دولة من غير المنافذ الشرعية المهيأة لذلك برا أو بحرا، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة، أو من منفذ شرعي ثم تنتهي مدة الإقامة الشرعية، المنصوص عليها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة أو عقد العمل، أو الدراسة، فيصبح مقيما غير شرعي، بمعنى مخالفا لقوانين الهجرة المعمول بها.

ومن الصعوبة بمكان تحديد حجم هذه الهجرة، وذلك نظرا لطابع السرية الذي يكتنف هذه الظاهرة، بالإضافة إلى طبيعة هذه الظاهرة نفسها، كون المهاجر السري يتوزع على صنوف متعددة منها:

- شخص يدخل بلدا بطريقة غير قانونية، ولا يسوي وضعه القانوني.
- شخص يدخل بلدا بطريقة قانونية ثم يستقر فيه، بعد إنقضاء مدة الإقامة القانونية.
- شخص يعمل بصورة غير قانونية، خلال إقامة مسموح بها.
- شخص يعمل في عمل غير المنصوص عليه في عقد العمل.

وغالبا ما يلجأ المهاجر السري إلى حرق أوراق الهوية، أملا في الحصول على هوية جديدة، ومستعملا لوسائل عدة للوصول إلى هدفه، قد تكون قاربا، أو شاحنات البضائع، أو أي وسيلة أخرى، أو عقود العمل المزورة، أو عبر السفر القانوني الذي يتحول الى هجرة سرية، وعلى هذا الأساس جاءت التسمية المتداولة في الجزائر "الحرقة"، كما أن مافيا الهجرة السرية تقوم بدور فاعل في تنمية وتشجيع وتسهيل عملية الهجرة السرية، نظرا إلى المكاسب الكبيرة التي قد يتحصل عليها من وراء ذلك، و قد أشارت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك أكثر من 200 مليون مهاجر حول العالم، من بينهم ما بين 10إلى 15 بالمائة مهاجرين غير شرعيين.

2- أسباب الهجرة غير الشرعية :

والجدير بالذكر، أن الهجرة غير الشرعية دوافع و أسباب عديدة، وهي مختلفة اختلاف ظروف البشر والدول، وعموما يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ- الأسباب الطبيعية:

تعد قساوة المناخ وانعدام سبل العيش في مناطق معينة من العالم، من العوامل التي تدفع الأفراد إلى الهجرة على مر التاريخ، بحثا عن أماكن أكثر إعتدالا، وأكثر ملائمة لكسب الرزق، كما أن للكوارث (كالزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف) دور في الرفع من عدد هؤلاء المهاجرين الباحثين عن بيئة أكثر أمنا، ودافعهم في ذلك هو الحفاظ على حياتهم والذهاب بعيدا في طموحاتهم وآمالهم.

ب - الأسباب السياسية :

تعتبر هذه الأسباب، وبالخصوص المتعلقة منها بعدم الإستقرار، الناجم عن الحروب (الحروب الأهلية) والنزاعات المسلحة، وإنتهاكات حقوق الإنسان، بسبب الظلم أو بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية، أحد العوامل الرئيسة لحركات الهجرة، التي تجبر الأفراد على الإنتقال من موطنهم الأصلي إلى دول ومناطق أخرى أكثر أمنا، بالإضافة إلى طبيعة البنى الاقتصادية، والإجتماعية، والثقافية التي ورثتها الدول المستقلة حديثا عن الاستعمار الأوروبي، والتي تفتقد إلى العدالة والمساواة، حيث وجدت شعوب دول عالم الجنوب (التي كانت تسمى بدول العالم الثالث سابقا) نفسها تحت رحمة سلط مفروضة عليها، هدفها خدمة مصالحها ومصالح الغرب لا غير.

ج- الأسباب الاقتصادية:

يشكل التباين الاقتصادي ما بين الدول الجاذبة والدول الطاردة، والفرق في المستوى المعيشي والاقتصادي بينهما، عاملا أساسيا في تحفيز الإنسان في الدول المتخلفة الفقيرة للانتقال إلى الدول المتقدمة الغنية، سعيا وراء الرفاهية والحياة الرغيدة، كما أن تتابع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وتنوعها أدت إلى تقليص الطلب على العمالة الأجنبية، حيث لجأت العديد من الدول المتقدمة إلى فرض قيود و ضوابط صارمة على الهجرة إليها، على غرار ما أقدمت عليه دول أوروبا الغربية، خلال سبعينيات القرن الماضي، مما أجبر الآلاف من الأفراد إلى انتهاج أساليب غير شرعية للوصول إلى هذه الدول .

لهذا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية ـ في جانب منها ـ تعود لسياسات المنع، وتشديد الرقابة عليها من قبل الدول الكبرى .

د- الأسباب الإجتماعية :

يتطلب شرح سبب الهجرة غير الشرعية في بعدها الإجتماعي التطرق إلى تلك الإرهاصات التي تبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات التعليمية والصحية، كما أن عدم التناسب بين الزيادة المطردة في التعليم وفرص العمل، وعدم توفير بيئة عمل مناسبة " للمحظوظين" الذين تحصلوا على مناصب عمل هي في الواقع مناسبة

لعامل آخر يدفع نحو الهجرة، بالإضافة إلى الصورة النمطية للمهاجر، أو ـ المقيم في المهجر ـ الذي يعود إلى بلده الأصلي وآثار العيش الرغيد بادية عليه، حيث تبدو عليه مظاهر الراحة وحسن التمظهر بالنسبة للبيئة الإجتماعية التي أنطلق منها وعاد إليها (اللباس الأنيق، السيارة الفخمة، الهدايا التي يحملها معه و إمتلاك العقارات) كلها مظاهر تروج للهجرة ولو بطريقة غير شرعية، كما أن الإغراءات التي يقدمها العالم المعاصر من خلال وسائل الإعلام والذي يبرز مظاهر التقدم ومستوى الخدمات التي يتلقاها المواطنون في الدول المتقدمة، يولد الرغبة في الهجرة لدى الشعوب الفقيرة .

هـ- أسباب مرتبطة بطبيعة النظام الدولي :

تعتبر الهجرة غير الشرعية دليل على وجود خلل متفاقم في تركيبة النظام العالمي، قديما وحديثا، وذلك بسبب تفاوت المستوى المعيش بين دول الشمال ودول الجنوب، والمسؤولية في ذلك تقع على الدول المتقدمة و الفقيرة على السواء، فالأولى بسبب كونها تمنع الهجرة الشرعية وتفرض قيودا وقوانين صارمة لتحمي مصالحها واقتصادها و أمنها، أما الثانية أي الدول الطاردة (الدول المتخلفة) فهي الأخرى مسؤولة، لأن أنظمتها السياسية و الإقتصادية والسلطات الحاكمة تتسبب باستمرار في تهيئة الظروف غير المناسبة للحياة الكريمة كاللاعدالة، التمييز، الظلم، البطالة، والفقر.

من ناحية أخرى كثيرا ما تلجأ بعض دول الجنوب إلى توظيف الهجرة غير الشرعية كأوراق ضغط ضد دول الشمال لتحقيق بعض المكاسب، مثل ما تقوم به المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب مع إسبانيا، أو مثلما حدث بين ليبيا و إيطاليا وأوروبا على العموم في عهد الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي.

ثانيا- الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن المجتمعي في الجزائر.

1- الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية :

توجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي العمال المهاجرين، إضافة إلى العمال المحليين ـ على حد سواء ـ غير أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظل ينظر إليها من قبل المجتمع الدولي كظاهرة مخالفة للتشريعات المحلية والدولية المعمول بها، في عملية تنظيم تنقل الأفراد بين الدول. وبهذا الشأن ظهرت ثلاث مدارس غربية لمعالجة هذه المشكلة، وهي : ومدرسة كوبنهاغن التي قامت بأمننة الهجرة، مدرسة ويلز التي قامت بتسييس الهجرة والأمن، وأخيرا مدرسة باريس التي قامت بتجريم المهاجرين غير الشرعيين.

و سرعان ما أفرز الجدل الدولي حول كيفية معالجة قضية الهجرة غير الشرعية، ظهور اتفاقية دولية الغاية منها هي محاربة هذه الظاهرة، تمثلت في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

والبروتوكولات الملحقة بها، ولا سيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000، (بروتوكول تهريب المهاجرين)[7]، وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكملين لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو، السالف الذكر.

يُعرف البروتوكول تهريب المهاجرين الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة الدولية المنظمة على أنه: "القيام بالتدابير اللازمة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الفائدة المالية وغير ها من المكاسب المادية، جراء تقديم خدمات للدخول غير المشروع لأي من الأشخاص إلى دولة الطرف، التي لا ينتمي إليها مثل هؤلاء الأشخاص، أو يقيم على أراضيها بصورة دائمة." [8]. ويقر هذا البروتوكول على أنه أفعال جنائية، عندما تُرتكب عن قصد، ولغرض الحصول ـ المباشر أو غير المباشر ـ على مكاسب مالية أو مادية أخرى، ما يلي:

أ) تهريب المهاجرين.

ب) عندما تُرتكب بهدف تمكين عملية تهريب المهاجرين.

ج) إصدار وثيقة سفر أو هوية مُزورة.

د) تدبير أو توفير أو حيازة وثائق كتلك.

ه) تمكين الأشخاص من غير مواطني الدولة أو المقيمين فيها بصورة دائمة على البقاء في الدولة ذات العلاقة، دون الالتزام بالمتطلبات الضرورية الموجبة للبقاء على أراضي تلك الدولة، بالطرق المذكورة في الفقرة السابقة(ب) أو أية طريقة غير مشروعة أخرى.

وتكمن خطورة الهجرة غير الشرعية، كذلك، من خلال ارتباطها بتجارة البشر، والإستغلال الجنسي وأعمال السحر والشعوذة، ويحدد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإتجار بالبشر، على إنه تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو التستر عليهم أو إستقبالهم عن طريق التهديد، أو إستخدام القوة أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه، أو الإختطاف أو النصب أو الخداع بهدف الإستغلال، ويحرم البروتوكول الاتجار بكل الأشخاص بما في ذلك العمال المهاجرين، بكل أشكاله من عبودية الرهن، والإستغلال الجنسي القسري لأغراض تجارية، والممارسات الشبيهة بممارسات العبودية، والأشكال الأخرى لإستغلال العمالة، بحسب منظمة العمل الدولية عام 2006.

وعلى خلاف الإتجار بالأشخاص، والذي يمكن أن يتم داخليا أو بين الدول، فإن تهريب الغرباء يتم فقط بين الدول، ذلك أنه يتطلب عبور الحدود وبالتالي يتضمن دخول شخص ـ بطريقة غير

شرعية وغير قانونية ـ إلى بلد أجنبي، ويعني الدخول غير الشرعي في هذا السياق "عبور الحدود دون الإلتزام بالمتطلبات الضرورية للدخول الشرعي إلى الدولة المستقبلة"[9].

وعلى الرغم من المجهودات التي ما فتئت تبدلها الدول ومنظمة الأمم المتحدة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنها لم تأت بأي نتيجة لحد الآن، بل أكثر من ذلك تضاعف عدد هؤلاء إلى مستويات قياسية لم تكن متوقعة، لاسيما بعد توالي موجات اللاجئين والمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط و جنوب آسيا، وتشير تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى توقع زيادة موجات المهاجرين غير الشرعيين في السنوات المقبلة، في ظل اللاإستقرار الذي تشهده العديد من دول الجنوب.

2- الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا استمدته من موقعها في خريطة العالم القديم، فهي جسر ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وممرا حيويا بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وليس بمقدور الجزائر التنصل من حقيقتها هذه، فبحكم موقعها شمال القارة الإفريقية، وقربها من أوروبا، حيث لا يفصلها عن هذه الأخيرة سوى البحر المتوسط، ومجاورتها لدول إفريقية فقيرة، بالإضافة إلى غناها بالمقارنة مع أغلبية دول عالم الجنوب، جعلها مقصدا لآلاف الأفارقة والأسيويين، للعبور إلى أوروبا أو للاستقرار فيها.

ولقد أدى طول الحدود الجزائرية وصعوبة تضاريسها، الحدود الأرضية : 6.343 كم، تتنوع كالتالي: (ليبيا 982كم – تونس 965كم – المغرب 1.559 كم – الصحراء الغربية 42 كم – موريتانيا 463كم – مالي 1.376كم – النيجر 956كم) الشريط الساحلي : 1200 حسب معايير القياسات التقليدية (1600كم ـ حسب معايير القياسات الجديدة كما يرى البعض ـ مراجع صحفية)، وعدم قدرة دول الجوار لاسيما دول الساحل جميعها على مراقبة حدودها، إلى إدخال الجزائر في مأزق كبير، حيث وجدت صعوبات كبيرة في السيطرة على حدودها مع هذه الدول، وهو الأمر الذي جعل الآلاف من المهاجرين الأفارقة يتسللون إليها، حيث لم تعد هذه الحدود عازلة، بل إنها أصبحت قابلة للإختراق.

والجدير بالذكر، أن تفاقم المشكلات السياسية والإقتصادية التي تعاني منها دول جنوب الصحراء، بالإضافة إلى النزاعات والحروب الأهلية، قد تسببت في الدفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى خوض غمار الهجرة غير الشرعية نحو الأراضي الجزائرية، حيث تشير المراجع أن أكثر من 18 دولة إفريقية تعاني من نزاعات داخلية سواء بسبب العرق، الدين، أو بسبب النزاع على أراضي الرعي. كما أن موجات الجفاف التي تضرب من حين لآخر دول الساحل الإفريقية على غرار مالي، والنيجر، والتشاد، وبوركينافاسو وغيرها، ينتج عنها إتلاف مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية وموت الآلاف

من رؤوس الماشية، مما يؤدى إلى إنعدام مصادر الرزق، وينتج عنه تسلل الآلاف من الأفراد والعائلات من هذه الدول إلى التراب الجزائري، بحثا عن لقمة العيش.

وتشير المراجع أن أول ظهور للهجرة غير الشرعية في الجزائر يعود إلى سنة 1963، عندما كانت مقصدا للعديد من أفراد العنصر الترقي من أصل مالي ونيجري، هربا من التصفيات العرقية التي طالتهم في بلدانهم، في السنوات الأولى لاستقلال هاتين الدولتين، وظلت هذه الظاهرة مستمرة طيلة سنوات السبعينات والثمانينات، لكن بشكل غير ملفت للإهتمام، وغير مؤثر خصوصا وأنها، تنحصر ـ في أغلب الأحيان ـ في العنصر الترقي من الدول الإفريقية المجاورة بسبب الجفاف الذي يضرب مناطقهم ـ من حين لآخر ـ أو نتيجة لتردي علاقاتهم مع السلطات المركزية في بلدانهم.

و قد عرفت الهجرة غير الشرعية تزايدا كبيرا في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، كما تحولت الجزائر على إثرها من بلد عبور إلى بلد إستقرار، بعد أن أصبح الكثير من المهاجرين يفضلون البقاء على أرضها، وهذا يعود لسببين رئيسين، هما:

1- انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، مستفيدة من الإرتفاع الكبير الذي ظلت تشهده أسعار البترول في ذلك الحين، حيث تخطت سنة 2008 حاجز 145 دولارا للبرميل، والذي فتح آفاقا جديدة في سوق العمل، حيث أصبحت الجزائر متمكنة من توفير مناصب العمل، وجالبة لليد العاملة في مختلف القطاعات، لاسيما منها الفلاحة والبناء، الأشغال العمومية، وحتى الأشغال الحرة والمنزلية عند الخواص[10].
2- إتجاه الدول الأوروبية نحو سن قوانين صارمة للحد من الظاهرة وبالخصوص منذ منتصف التسعينات، ثم تبني إستراتيجية غلق الحدود الأوروبية في وجه الهجرة سنة 2000، ووضعها تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية، بفروعها الأربعة (ألمانيا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا).
3- تبني كل دول العالم المتقدم (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية) في أعقاب أحداث 2001/09/11 لمقاربة أمنية خالصة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مما أجج وتيرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة.

وتشير الأرقام المقدمة من طرف قيادة الدرك الوطني الجزائرية في نشرية خاصة أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين لدى مختلف الوحدات المختصة بهذه الظاهرة سنة 2009، قد بلغ 7028 شخصا، ثم إرتفع هذا العدد خلال السنوات الثلاث اللاحقة، ليصل إلى 20 ألف مهاجر غير شرعي[11]، ينتمون إلى أكثر من 34 جنسية، معظمهم من القارة الإفريقية، يأتي في مقدمتهم الماليون، ثم النيجريون (النيجر)، والكاميرونيون، والنيجيريون (نيجيريا)، والغانيون، والإيفواريون، والسنغاليون ...إلخ.

ولقد ظلت موجات المهاجرين غير الشرعيين تزداد تدفقا على التراب الجزائري، حيث سجلت المصالح المختصة عدد الأشخاص الموقوفين منها سنة 2014 أكثر من 5714 مهاجرا سريا، من جنسيات مختلفة، إفريقية وآسيوية، يأتي في مقدمتهم النيجريون بـ 2115 حالة، والماليون بـ 1546 حالة، ثم المغاربة بـ 792 حالة، فيما يتوزع الباقي بنسب متفاوتة على جنسيات مختلفة[12]، وقد أكدت وسائل إعلام جزائرية هذه الأرقام، مشيرة إلى أن عدد المهاجرين السريين الموقوفين في الفترة الممتدة بين جوان وديسمبر 2014 في ولاية تمنراست وحدها 1640 مهاجرا، ينتمون لـ 12 جنسية إفريقية مختلفة، وأن نسبة المهاجرين السريين الموقوفين في ولايتي تمنراست و غرداية قد زادت بنسبة 50 بالمائة في شهر ديسمبر 2014، مقارنة مع الشهر نفسه من العام 2013[13].

- الجزائر و مواجهة الهجرة غير الشرعية :

لقد أدت شساعة مساحة الجزائر البالغة 2.382.741 كلم2، وانتشار هؤلاء المهاجرون في أغلب المدن و القرى الجزائرية إلى مزيد من عدم التمكن من التصدي لهذه الظاهرة، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على عدة جبهات، وإعتماد عدة مقاربات، فقامت باتخاذ عدة إجراءات لمراقبة وتتبع نشاطات المهاجرين غير الشرعيين، والتي من أهمها:

1- الإجراءات القانونية :

تعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة، بنية الإستقرار أو العمل"[14]، حيث أصبحت تعتبر جريمة طبقا للقانون 08-11 المؤرخ في 2008/06/25، والذي يجعل المهاجر غير الشرعي عرضة للسجن[15]، وقد تم التأكيد على ذلك بموجب قانون العقوبات 09-01 الصادر في 2009/02/25، المعدل والمتمم للأمر 66-156، المؤرخ في 1966/06/08،والمتضمن قانون العقوبات الجزائري، وذلك حسب المادة 175 مكرر 1 التي تنص: " دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء إجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بإنتحاله هوية أو بإستعماله وثائق مزورة، أو أي وسيلة إحتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني، عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"[16]، ويعاقب نفس القانون مرتكبي جريمة المتاجرة بالبشر، بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وغرامات مالية ما بين 30 ألف دينار ومليون دينار.

2- الإجراءات الأمنية :

أوكلت الجزائر مهمة مراقبة حدودها الدولية إلى وحدات أمنية متخصصة، تتمثل في، مجموعة حراس الحدود، حراس السواحل وشرطة الحدود.

ونظرا لتأزم الوضع والتزايد الكبير للأجانب على التراب الوطني، وإرتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين للإقامة أو للعبور، وبغية تشديد الرقابة على المهاجرين غير الشرعيين، أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2006 " الديوان المركزي لمحاربة الهجرة غير الشرعية"، الذي يقود ويشرف على فرق جهوية في الولايات الحدودية، مهمتها التحري حول الهجرة غير الشرعية.

ظلت الجزائر تعبر عن قلقها بسبب تزايد جماعات المهاجرين غير الشرعيين، وتدعو إلى تكثيف التعاون بين جميع الدول المعنية بالظاهرة، والمنظمات الدولية للحد منها، حيث أكدت على تمسك الجزائر بالمسارات المهيكلة للأمن والسلم في منطقة الساحل والصحراء، في إطار دول الميدان، ومسار نواكشوط تحت رعاية الإتحاد الإفريقي، معتبرا أن إقامة تعاون أمني فعال بين دول المنطقة بمساهمة كل الأطراف والهيئات الدولية والشركاء الذين بإمكانهم تقديم الدعم المطلوب، لن يتأتى إلا من خلال الإلتزام الصارم لكل الدول ببذل الجهود الكافية، وتسخير الوسائل الممكنة للتصدي للمخاطر والتهديدات العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة، والمخدرات والحركات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها). وتأكيدا منها على هذا التوجه قامت الجزائر بإبرام مجموعة من الإتفاقيات مع دول إفريقية وأوروبية، على غرار مالي، والنيجر، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا وغيرهم من الدول، بهدف إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، وخصصت لذلك ميزانية ضخمة للتكفل بتجميع و ترحيل هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية .

وعلى الرغم من التشريعات التي سنتها الجزائر، ومختلف الإجراءات التي تبنتها للقضاء على هذه الظاهرة والمبادرات التي تقدمت بها على المستوى الإقليمي والقاري، إلا أنها لم تجد نفعا، فقد إستمرت موجات المهاجرين غير الشرعيين تتدفق على التراب الوطني، ورغم الإقرار كذلك بصعوبة تحديد حجمها الحقيقي، نظرا لطابع السرية الذي يغلب عليها، إلا أن الأرقام التي تقدمها مصالح الدرك الوطني تبين التزايد المذهل للمهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى.

تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي:

تنبع خطورة هذه الظاهرة من كونها ذات أبعاد وآثار وخيمة متصلة بالأمن المجتمعي للبلدان المستقبلة لها، لاسيما بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك الإمكانات اللازمة القادرة على صون أمنها المجتمعي، فأينما حل المهاجرون أو عبروا أنتجوا أشكالا مختلفة من الآفات الإجتماعية وغيرها، وأعادوا تركيب تجمعات هجينة شبيهة بمجتمعاتهم الأصلية في المجتمعات المستقبلة لهم.

وقبل التطرق إلى الأخطار التي يشكلها هؤلاء المهاجرون على الأمن المجتمعي[17] الجزائري من الحري بنا توضيح ماهية الأمن، التي تعني من حيث التعريف، وتركيبته لغة، وإصطلاحا، ومفهوما، ودلالة، والتي عرفت توسعا كبيرا ـ في الوقت الراهن ـ أنها تعني في عمومها " العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفى، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وبالتالي فأساس الأمن هو البقاء"[21]، وأن لهذا الأمن مستويات أربعة[22] هي:

1- أمن الفرد ضد أية مخاطر تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
2- الأمن الوطني ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة.
3- الأمن الإقليمي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا.
4- الأمن الدولي، وهو الذي تتولاه منظمة الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن، للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

على المستوى الأول يرتبط الأمن الفردي بالأمن المجتمعي، وإن لم تتفق الدراسات على تعريف محدد لهذا الأخير، إلا أن الإثنان متكاملان ولا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الثاني.

وعليه، فإن المنطلق الأساسي للأمن المجتمعي يقوم على أساس أنه لا يمكن التمييز بين الدولة والمجتمع، فيما يخص الهدف من وجودهما، فإذا كانت الدولة في حاجة إلى تأمين سيادتها للبقاء مستقلة عن الآخرين، فإن المجتمع يحتاج أن يكون آمنا في هويته التي تميزه هو الآخر، عن المجتمعات الأخرى، وما تتفق عليه مختلف التعريفات الخاصة بالهوية هو: الخصوصية والتميز عن الآخر، خصوصية فردية أو جماعية، وقد حدد الباحثون مقومات الهوية في خمسة، هي: الدين، التاريخ، الوطن بمكوناته، اللغة والثقافة.

والهوية تتمثل في مجموع السمات الروحية، والفكرية، والعاطفية، وطرائق الحياة، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات، وطرق الإنتاج الإقتصادي، والثقافي التي تجمع بين أفراد المجتمع و تعطيهم سمات تجعلهم مختلفين عن الآخرين[23]، وتتميز الهوية بالقابلية للتطور، فالمجتمعات تتطور وهويتها هي الأخرى تتطور، فتكتسب نتيجة لذلك خصائص ثقافية جديدة، وروح جديدة.

وتعد الثقافة من المكونات الأساسية للهوية، وهي التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتتمحور في مجموعة المعاني المشتركة، القيم، المعتقدات التي تميز جماعة قومية وعرقية عن غيرها، وتوجه سلوكها[24]، وهي من أكثر المكونات التي تتغير وتتطور بإستمرار، سواء تحت تأثيرات عوامل داخلية أو تحت تأثير ضغوطات البيئة الخارجية.

يرتبط بالأمن المجتمعي عدة مقومات متى توفرت تحقق هذا الأمن في أسمى معانيه وهي الحرية، العدالة، إشباع الحاجات و غياب الندرة، التضامن و الولاء للجماعة بالإضافة إلى الاستقرار وغياب

كل ما من شأنه الإضرار بهذه المقومات.وهو حاجة أساسية ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدولة بأجهزتها ومؤسساتها، وترصدها بما تضع من خطط وبرامج تنموية، وهو غاية سامية تعمل لتحقيقها منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية التعليمية والاجتماعية...فالكل يتطلع إلى المجتمع الآمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات، والجرائم والانحراف السلوكي"[25]، وإن للهجرة غير الشرعية آثار سلبية على هذه المقومات حيث تنتج ما يطلق عليه بإشكالية الهوية الثقافية و التي تعني: "وجود مجموعة من الأشخاص يشعرون بالتهديد في هويتهم الثقافية و الاثنية بسبب تأثيرات خارجية تتعلق أكثرها بالعولمة و بالهجرة"[(26)].

إن مفهوم الأمن المجتمعي يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الفرد، بدء من شعوره بالطمأنينة والإستقرار في محيطه الأسري وفي علاقاته مع بيئته الخارجية، وحفاظه على هويته التي تميز جماعته عن غيرها، أصبح عرضة للمساس به، بسبب عدم تمكن الدولة من التفاعل الإيجابي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنفلتة في العديد من الدول.

ثالثا - استراتيجية التعامل مع آثار الهجرة على الجزائر.

1- تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري :

لقد تبين أن للهجرة غير الشرعية آثار جد سلبية على الأمن المجتمعي الجزائري، فقد أصبح المهاجرون غير الشرعيون ينتجون حيثما حلوا بالمدن الجزائرية أو عبروا بها أشكالا مختلفة من الآفات والممارسات التي لا تمت بصلة بقيم المجتمع الجزائري، حيث غالبا ما يجلبون معهم السمات الخاصة بثقافتهم الأصلية، ويسعون جاهدين للحفاظ على هويتهم، (لغتهم، دينهم، وتقاليدهم)، كما أن لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين دور في تنامي فساد الأخلاق وتفشي مظاهر الإنحراف الأسري على نطاق واسع، بالإضافة إلى أن إنعدام الأمن الناتج عن هذه الظاهرة يرتبط في جانب منه بالظروف الإجتماعية وكذا العوامل النفسية الناتجة عن الإحباط النفسي الذي يعاني منه المهاجرون غير الشرعيون في المجتمع الجديد، فيتخذون من العنف وسيلة لإثبات الذات، والإنعزال عن الآخرين، وذلك من خلال تمركزهم في منطقة واحدة بعيدين عن المجتمع الحاضن لهم.

إن ما يميز النسيج المجتمعي الجزائري أنه يشكل وحدة متجانسة حضاريا وثقافيا، لأنه ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية الأمازيغية، وهي التي صاغت شخصيته وهويته، كما أن تعايش السكان لقرون من الزمن أدى إلى خلق نوع من التضامن، وأثمر تشابها كبيرا في أنماط التفكير والمعيشة .

وفي ظل التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين على التراب الجزائري لا سيما من إفريقيا السوداء جنوب الصحراء أصبحت الهوية الجزائرية العربية الإسلامية الأمازيغية مهددة بخطر الإختراق، فإذا كانت الدول الكبرى تجد صعوبات في دمج هؤلاء المهاجرين، رغم ما تمتلكه من مقومات إقتصادية، وعلمية، وثقافية، ومن خبرة في التعامل مع هذه الظاهرة والتي تعود إلى الحقبة الإستعمارية، فإن

الجزائر تجد صعوبات جمة في التعاطي مع هذه الظاهرة، بسبب افتقادها لإستراتيجية واضحة تتعامل وفقها مع هذه الظاهرة، وثانيا بسبب إنعدام الإمكانات المادية والمعنوية التي تؤهلها لمعالجة هذه الظاهرة، والتقليل من آثارها المدمرة .

إن السمة الغالبة للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من حيث التركيبة الديموغرافية هو غلبة الجنس الإفريقي، والمعروف عن أغلبية هذا الجنس هو إختلافه على الأقل في أحد مكونات الهوية الوطنية كاللغة، والدين والعادات والتقاليد، وإن الوجود الكبير لهؤلاء المهاجرين ومن جنسيات مختلفة، في العديد من المدن الجزائرية، حيث تتجاوز أكثر من 34 جنسية ـ كما سبق ذكره ـ أصبح يثير تهديدات كبيرة على الهوية الوطنية بسبب إنتشار بعض الظواهر الدخيلة والغريبة على القيم والثقافة الجزائرية، وإن إختلاط المهاجرين الأفارقة بالسكان الأصليين لا سيما بالولايات الجنوبية أصبح معه التمييز بين الطرفين صعب للغاية، وأصبحت معه عملية التأثير والتأثر حقيقة قائمة، وإن جلب هؤلاء المهاجرين لعادات وتقاليد تتنافى والعادات الجزائرية من مثل ممارسة الطقوس الوثنية، والشعائر المسيحية، من شأنها التأثير في هوية الجزائريين على المدى المتوسط والبعيد، على غرار ما يحصل بحي قطع الوادي القصديري بمدينة تمنراست الذي يأوي الآلاف من الأفارقة، والذي يجعل الداخل إلى أزقته يحس وكأنه في دولة إفريقية جنوب الصحراء، لا تمت بصلة بالجزائر ولا بقيمها العربية الإسلامية الأمازيغية. كما تبرز المعطيات التي تم رصدها في ولاية إليزي أن العديد من الشوارع والأحياء مكتظة بمهاجرين أفارقة بمختلف الأعمار يصل عددهم إلى200 مهاجر[27]، جاؤوا من عدة دول كمالي، والنيجر، والصومال، وتشاد، وغانا، والكونغو، والكاميرون، وكينيا، وإريتريا، وإن نمط حياة هؤلاء الأفارقة أصبح واضحا من حيث اللغة المستخدمة والتقاليد واللباس، وكلها مظاهر من شأنها المساس بالنسيج المجتمعي الجزائري والتأثير لاحقا في هويته.

وبالرغم من المجهودات الجبارة التي تبدلها الجزائر للتصدي لتسلل المهاجرين غير الشرعيين، إلا أنها لم تتمكن من وقفها، فالمقاربات الأمنية لوحدها أثبتت فشلها، وبالتالي فلا بد من تبني مقاربات جديدة متكاملة، للمحافظة على الأمن المجتمعي الجزائري .

2- الإستراتيجية الواجب إتباعها للتقليل من آثار الهجرة غير الشرعية:

إن فشل الإجراءات الأمنية المتبعة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي الجزائري، والتوقعات المستقبلية التي تشير إلى استفحال خطرها نتيجة التزايد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين، من سنة إلى أخرى، فالأمل سيبقى ضعيفا في القضاء على هذه الظاهرة ما لم يتم تبني مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1- تفعيل دور اللجنة العالمية للهجرة الدولية[*]، للمساعدة على التعاطي مع الظاهرة بشكل إيجابي، يكفل مصالح الدول المصدرة والدول المستقبلة والمهاجر نفسه، مع إنشاء قاعدة بيانات حول

المهاجرين غير الشرعيين، والمناطق الطاردة، وأماكن تواجدهم، ومساراتهم، والمناطق الجاذبة، وشبكات تهريبهم، والأمراض والأوبئة التي ينقلونها معهم .

2- العمل الجاد في إطار التعاون (شمال – جنوب) تحت رعاية الأمم المتحدة، لإيجاد إستراتيجية مشتركة غايتها تثبيت المهاجرين غير الشرعيين في دولهم، من خلال القيام بمشاريع تنموية جادة قصد تحسين ظروفهم المعيشية، عبر الدعم المادي والمعنوي، بما يقلل الفجوة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.

3- التعاون الجدي والفعال بين جميع الدول المعنية بهذه الظاهرة، وذلك بتبادل المعلومات حول كل ما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين.

4- فتح قنوات للحوار مع الدول الطاردة لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم، بعد التحقق من هوياتهم.

5- تكثيف التعاون بين جميع المصالح الأمنية المعنية بمكافحة الظاهرة داخل الجزائر، ومع مصالح الأمن في الدول المجاورة، مع تبادل الخبرات حول كيفية التعاطي مع الظاهرة.

6- التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية، مع تجهيزها بمختلف العتاد والوسائل الإلكترونية الحديثة، مع تكثيف المراقبة في جميع المحاور والمنافذ التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون، وتضييق الخناق على الشبكات التي تعمل على تهريب و الإتجار بالبشر.

7- إشراك النخب والمراكز البحثية في إعداد الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة، مع التنسيق بينها وبين مختلف المصالح الحكومية(مدنية كانت أو عسكرية)، من أجل التوصل إلى حلول دائمة و ناجعة.

8- القيام بإجراءات وقائية وتحسيسية بصورة منتظمة، ودائمة بالتنسيق بين مختلف الفاعلين (نشطاء المجتمع المدني، السلطات المحلية، الأجهزة الأمنية و مصالح الصحة)، لإبراز المخاطر التي يشكلها المهاجرون غير الشرعيون، والأمراض التي ينقلونها معهم.

الخاتمة:

من المنتج أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل تحديا كبيرا على أمن الدول جميعها، الغنية منها أو الفقيرة، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة، كونها تجمع بين أصناف الدول المهددة في أمنها من جراء هذه الظاهرة، فهي من الدول الطاردة، ومن الدول المستقبلة، ومن دول العبور، في آن واحد. وما يدفع للقلق في تأثيرات هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي الجزائري هو افتقاد هذه الأخيرة لإستراتيجية واضحة، وغياب للخبرة وللإمكانات المادية والمعنوية التي تسمح بمعالجة الظاهرة والتقليل من حدتها.

إن التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة مدروسة، والعمل على تحصين المجتمع، وتبني سياسة تشاركية مع جميع القوى الفاعلة في الداخل وفي الخارج، من شأنه أن يقلل من حدتها و يجنب المجتمع آثارها الخطيرة المدمرة.

الهوامش :

(1) صلاح الدين عمر باشا، **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية** . دمشق، المطبعة الجديدة، 1965، ص 203.

(2) محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". **مجلة الأمن والحياة**، العدد 257 صفر1432، ص63.

(3) Vaisse Maurice , **Dictionnaire des relations internationales au 20eme siècle** , Paris, Armand Colin, 2000, p173.

(4) Bureau International du Travail **, une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée**. Genève, conference internationale du BIT, 92 eme session , rapport n 6, 2004,p 15.

(5) محمد الغريب عبد الكريم، **فسيولوجيا السكان** . الاسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1992، ص 89.

(6) Massimo Merlino – Joanna Parkin , rapport , **la migration clandestine en Europe , les politiques de l'eu et l'écart en termes de droits fondamentaux**. centre d'études des politiques européenne. http//www.migration.etuc.org/fr/docs_fr

(7) الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 25/55، الملحق 3، الوثيقة آ/ 383/55، 15 تشرين الثاني–نوفمبر- 2000، (المعروف لاحقا ببروتوكول تهريب الهاجرين).

(8) المصدر نفسه، المادة 3 (أ).

(9) المصدر نفسه، المادة 3 (ب).

(10) هشام، بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، أسبابها، تداعياتها و سبل مواجهتها". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 179، جانفي 2012، ص ص 170-179.

(11) ج، ج، د، ش، قيادة الدرك الوطني، (مطبوعة غير منشورة خاصة بالهجرة غير الشرعية)، 2013 .

(12) ج ج د ش، قيادة الدرك الوطني، (مطبوعة غير منشورة خاصة بالهجرة غير الشرعية)، 2014.

(13) جريدة الخبر 04 ماي 2015 النسخة الالكترونية14949/100 /www.elkhabar.com/press/articles

(14) أحمد، إسماعيل، "قراءة في الهجرة غير السرية من إفريقيا إلى الغرب". **قراءات اجتماعية**، العدد 11، جانفي/مارس 2012، ص 67.

(15) ج،ج، د، ش، الجريدة الرسمية، العدد 36، 2008/06/02 المتضمن قانون رقم 08-11 المؤرخ في 2008/06/25، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها.

(16) ج، ج، د، ش، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2009/03/08 المتضمن القانون رقم 01/09 المؤرخ في 2009/02/25، المعدل و المتمم للأمر رقم 156/66المؤرخ في 1966/06/08 و المتضمن قانون العقوبات .

(17) يعرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون معا في إقليم واحد ويتشكل لديهم مع مرور الوقت تراثا ثقافيا مشتركا يجمعهم ويولد بينهم روح التآزر و الاستعداد للدفاع عنه كما يمنحهم خصائص تميزهم عن باقي المجتمعات.

(21) Barry, Buzzan & al, **the logic of anarchy, neorealism to structural realism**. www.ciaonet.org/book/auth.html.

(22) زكريا حسين، **الأمن القومي**. .http://www.faculty.yu.edu.jo/jawarneh/DownloadHandler.ashx?

(23) محمد العربي ولد خليفة، **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة و الخصوصية و العولمة و العالمية**. الجزائر، ثالة، 2007، ص 91.

(24) محمود، أمين العالم، "حول مفهوم الهوية" . **مجلة العربي**، العدد 437، أفريل 1995، ص 26.

(25) عبد الله بن عبد المحسن التركي، **جريدة الجزيرة**، العدد 12944، 2008/3/7م، 29، صفر1429هـ

http://search.al-jazirah.com.sa/2008jaz/mar/7/is1.htm.

(26) pierre hasner , la violence et la paix. Paris, Edition la seuil 2 ed , 2000 ,P17.

(27) جريدة الخبر، العدد 7255، السبت 16 نوفمبر 2013 .

(*) لجنة خاصة مؤقتة أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف جمع الآراء من جميع الدول واقتراح قواعد جديدة للتعامل مع الظاهرة.